

ولكن تم التوصل إلى حل وسط يتم بموجبه انتخاب بعض النواب وفقاً لتصويت الأغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية ذات الشخص الواحد، وبالتالي فإن القانون الانتخابي للجمهورية الفيدرالية يختلف بشكل كبير عن قانون جمهورية فايمار. وعلى النقيض من جميع الانتخابات اللاحقة، وعلى النقيض من القانون الانتخابي الحالي، وإلى أن تم تغيير القانون الانتخابي في عام 1956، تم تحويلها إلى ولايات باستخدام طريقة هوندت. وكان من الصعب بشكل خاص وضع هذه العقبة عند مستوى مناسب، وبالتالي مجموعات سكانية بأكملها من العملية السياسية، في عام 1949 وكان عليهم أن يشاركوا بجميع الأصوات الثانية التي حصلوا عليها في توزيع الولايات. الذي أثبت فعاليته عند نسبة خمسة في المائة من الأصوات الصحيحة، وذلك أيضاً لأن الأغلبية البرلمانية التي يمكنها زيادة مستوى بند العتبة من خلال قانون بسيط ستعرض نفسها لاتهام التخلص المتعمد من الأحزاب الصغيرة بهذه الطريقة من أجل تأمين سلطتها. كلاهما حصلاً على ما يقل قليلاً عن 60 بالمائة من الأصوات. جرت محاولة لمواجهة هذه العملية من خلال تطبيق شرط الخمسة بالمائة على كامل الأراضي الفيدرالية مع إصلاح القانون الانتخابي لعام 1953، قرر البوندستاغ في عام 1956 زيادة عدد التفويضات المباشرة اللازمة للتحويل على شرط الخمسة بالمائة من واحد إلى ثلاثة، بالإضافة إلى التغييرات الاجتماعية والسياسية والنجاحات الاقتصادية في السنوات الأولى، يُنظر إليه بشكل عام أيضاً على أنه مسؤول عن عملية التركيز هذه. كل شيء يشير إلى نجاح إصلاح قانون الانتخابات. وشكل وزير الداخلية الاتحادي مجلساً استشارياً لإصلاح قانون الانتخابات. فقدت العديد من الحجج المؤيدة لإدخال تصويت الأغلبية صلاحيتها في السبعينيات. في عام 1969 حدث تغيير في الحكومة في بون. إن العدد المتزايد باستمرار من أصوات الحزب الاشتراكي الديمقراطي (في عام 1972 وإعادة توجيه الحزب الديمقراطي الحر من الاتحاد إلى الديمقراطية (CDU / CSU) تمكن من جمع أصوات أكثر من حزب الاجتماعية جعل تغيير السلطة ممكناً. لم تحدث التغييرات التالية في القانون الانتخابي حتى عام 1985، على الرغم من أن إجراء التسوية في هوندت لا يزال إجراء التسوية الأكثر شيوعاً في جميع أنحاء العالم، فرضت المحكمة الدستورية الفيدرالية إجراء مزيد من الإصلاح للقانون الانتخابي. حقق البوندستاغ رقماً قياسياً بلغ 709 أعضاء في عام 2017 ويهدد بالارتفاع إلى أكثر من 800 في الانتخابات الفيدرالية لعام 2021. ولن يتم تطوير الإصلاح بالكامل إلا في الانتخابات الفيدرالية التالية في عام 2025. يمكن تصنيف المناقشات حول حق التصويت في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية في ثلاث طرق: ولا ينبغي النظر إلى حق التصويت إلا في سياق الدستور